

الفصل السابع

عمليات المصرف على الأوراق المالية

مقدمة:

تقوم المصارف بالعديد من العمليات والوظائف على الأوراق المالية، إذ تشارك المصارف العملاء والمؤسسات في عملية تداول الأوراق المالية في المجالات كافة وذلك بهدف تحقيق عوائد وفوائد وراء هذا النشاط.

يقوم المصرف بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات والعمليات الائتمانية والاستثمارية على الأوراق المالية، ويمكن حصر أهم الأنشطة التي يقوم بها في العمليات الآتية:

١ - شراء وبيع الأوراق لحسابه الخاص.

٢ - شراء وبيع الأوراق المالية لحسابات زبائنه.

٣ - الإقراض بضمان الأوراق المالية.

تقوم المصارف بشراء وبيع الأوراق المالية لحساب زبائنها أو لحسابها الخاص أو لحساب فروعها وذلك بقصد استثمار جزء من أموالها الفائضة بهدف الحصول على معدل فائدة أعلى من معدلات الاستثمار في العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية.

وسنتناول أولاً عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لحساب المصرف نفسه ثم نقوم بشرح هذه العملية إذا قام بشراء وبيع الأوراق المالية لحساب زبائنه.

أولاً- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب المصرف نفسه:

يشترط في الأوراق المراد الاستثمار بها أن تكون من الدرجة الأولى (مدرجة في أسواق رأس المال)، وبذلك يستطيع المصرف أن يحصل على إيراد من هذه الاستثمارات، وفي الوقت نفسه لا يجد صعوبة في بيعها عندما يحتاج إلى سيولة.

أولاً- الدورة السنوية لشراء وبيع الأوراق المالية:

١ -يقوم قسم الأوراق المالية (دائرة الاستثمار) بتحديد نوعية الأوراق المراد شراؤها والحد الأعلى للسعر الذي يرغب الشراء به ، حيث يتم تسجيل المعلومات السابقة من خلال أمر الشراء.

٢ -يتم تنفيذ أمر الشراء إما عن طريق السماسرة مقابل عمولة معينة أو عن طريق موظفين مختصين من دائرة الاستثمار لدى قسم الأوراق المالية.

٣ -بمجرد تنفيذ أوامر الشراء يقوم السمسار بإخطار المصرف بذلك مرفقاً بهذا الإخطار كشفاً بقيمة ونوعية الأوراق المشتراة فعلاً.

٤ -يقوم المصرف بتخصيص بطاقة خاصة لكل نوع من أنواع الأوراق المالية المشتراة، حيث يسجل في هذه البطاقة، القيمة الشرائية الفعلية للأوراق ومصاريف الشراء وكذلك تسجل في هذه البطاقات القيمة البيعية عند قيام المصرف ببيعها، وكذلك تثبت النتيجة النهائية من ربح وخسارة.

٥ -يقوم قسم الأوراق المالية بمسك بطاقة أخرى لتسجيل قسائم الأرباح والفوائد في تاريخ استحقاقها.

١- عمليات شراء الأوراق المالية: سيتم التطرق إلى عملية الشراء من خلال المثال الآتي:

هذه البيانات المستخرجة من دفاتر قسم الأوراق المالية لدى أحد المصارف التجارية:

١ - في ٢٠١٢/٣/١ قام المصرف بشراء أوراق مالية (سندات) على شكل سندات مطروحة من قبل شركة البوتاس السورية بسعر ٢١٠ ل.س للسند الواحد وقد دفعت القيمة نقداً.

٢ - دفع المصرف عمولة شراء هذه الأوراق (١) ل.س لكل سند.

٣ - القيمة الاسمية للسند الواحد ٢٠٠ ل.س.

٤ - معدل الفائدة نصف السنوي ٦٪ لهذه الأوراق.

٥ - إن فوائد هذه السندات تدفع للمصرف في ٢ / ١ وفي ٨ / ١ من كل عام.

٦ - تم شراء هذه السندات نقداً كان عدد السندات المشتراة ١٠٠٠٠ سند.

المطلوب: إثبات القيود للعمليات السابقة الخاصة بعملية شراء تلك الأوراق المالية.

الحل:

١ - يقوم المصرف بإثبات عملية دفع قيمة الأوراق المالية المشتراة في القيد المحاسبي الآتي:

٢١٠٠٠٠٠ من ح/ محفظة الأوراق المالية

٢١٠٠٠٠٠ إلى ح/ النقدية

(١٠٠٠٠ سند) $\times ٢١٠$ ل.س = ٢١٠٠٠٠٠

إثبات دفع المصرف لقيمة السندات نقداً

٢ - عند قيام المصرف بدفع عمولة شراء الأوراق المالية يسجل ذلك في القيد المحاسبي الآتي:

١٠٠٠٠ من ح/ عمولة شراء السندات

١٠٠٠٠ إلى ح/ النقدية

إثبات دفع المصرف لقيمة العمولة نقداً

٣ - لا بدّ للمصرف من القيام بحساب الفوائد السابقة على بدء الحيازة/ فترة ما قبل حيازة الأوراق المشتراة/ وهي الفوائد التي تستحق عن الأوراق المالية المشتراة من تاريخ آخر توزيع للقوائم المستحقة على السندات المشتراة إلى تاريخ الشراء لهذه السندات.

ملاحظة هامة: لا يوجد فوائد ما قبل الحيازة اذا توافق تاريخ الشراء للسندات مع تاريخ توزيع الفوائد المقرره.

في هذا المثال نجد أن آخر توزيع للفوائد كان في ٢ / ١ / بينما كان تاريخ الشراء في ٣ / ١ / أي أن هناك شهراً واحداً يجب حساب الفوائد عنه، إذ تعد تلك الفوائد

المستحقة للمصرف تخفيضاً للقيمة الشرائية الفعلية مادام المصرف له الحق في الحصول على هذه الفوائد بتاريخ الاستحقاق وتحسب هذه الفوائد على الشكل الآتي:

فوائد ما قبل الحيازة = عدد السندات المشتراة × القيمة الاسمية للسند × معدل الفائدة × المدة.

فوائد ما قبل الحيازة = $10000 \times 200 \times 6/100 \times 6/1 = 20000$ ل.س

ويمثل هذا المبلغ الفائدة من ٢/١ آخر تاريخ لتوزيع الفوائد إلى ٣/١ تاريخ الشراء ويكون قيد تسجيل هذه الفوائد على الشكل الآتي:

٢٠٠٠٠ من ح/ فوائد السندات المستحقة وغير المحصلة

٢٠٠٠٠ إلى ح/ فوائد السندات الدائنة

إثبات الفوائد المستحقة وغير المحصلة عن السندات المشتراة

٤ - لما كانت العمولة المدفوعة خاصة بعمليات شراء الأوراق المالية فهي جزء من قيمة تلك الأوراق، وبهذا تضاف إلى قيمة الأوراق المشتراة وتعتبر جزء من قيمتها، وكذلك الفوائد المستحقة أيضاً يجب قفلها في حساب محفظة الأوراق المالية لكي تظهر المحفظة في دفاتر البنك بقيمتها الفعلية وقيود الإقفال على الشكل الآتي:

١٠٠٠٠ من ح/ محفظة الأوراق المالية

١٠٠٠٠ إلى ح/ عمولة شراء السندات

إثبات قفل العمولة في محفظة الأوراق المالية

٢٠٠٠٠ من ح/ فوائد السندات الدائنة

٢٠٠٠٠ إلى ح/ محفظة الأوراق المالية

إثبات قفل فوائد السندات الدائنة في حساب محفظة الأوراق المالية

٥ - بعد عملية الإقفال السابقة الذكر يمكن تصوير حساب المحفظة على النحو الآتي:

مدین	ح/ محفظة الأوراق المالية	دائن
٢١٠٠٠٠	إلى ح/ النقدية	٢٠٠٠٠ من ح/ فوائد السندات
١٠٠٠٠	إلى ح/ عمولة شراء	الدائنة
	السندات	رصيد يمثل التكلفة الفعلية
		للأوراق المالية المشتراة
٢١١٠٠٠		٢١١٠٠٠

يمكن إجمال العمليات السابقة من خلال التوضيح الآتي:

٢١٠٠٠٠ ثمن الشراء الفعلي المدفوع (١٠٠٠٠ سند $\times$ ٢١٠ ل.س)

١٠٠٠٠ عمولة شراء السندات

٢١١٠٠٠٠ التكلفة الإجمالية للسندات المشتراة

(٢٠٠٠٠) فوائد ما قبل الحيازة

٢٠٩٠٠٠٠ التكلفة الفعلية للسندات المشتراة التي يجب أن تظهر في دفاتر

٢- عمليات بيع الأوراق المالية:

يمكن توضيح هذه العملية من خلال استكمال المثال السابق الذكر وذلك

على النحو الآتي:

١ - إذا فرضنا أن المصرف التجاري في ٢٠١٢/١٠/١ من العام نفسه قام ببيع ٢٠٠٠

سند نقداً بسعر ٢٢٠ ل.س للسند الواحد.

٢ - استحق على عملية البيع مصاريف بيع بمعدل (١) ل.س عن كل سند مباع

كعمولة، و (١) ل.س عن كل سند مباع كمصاريف بيع.

المطلوب: القيود المحاسبية التي تتطلبها هذه الحالة.

١ - يقوم المصرف التجاري في ٨/١ بإثبات قبضه لقيمة عوائده (الفوائد) من الأوراق

المالية عن الفترة من ٢/١ إلى ٨/١ وذلك في القيد الآتي:

$١٠٠٠٠ \times ٢٠٠ \text{ ل.س} \times \frac{100}{6} \times \frac{6}{6} = ١٢٠٠٠٠ \text{ ل.س}$ إجمالي الفوائد المستحقة

$١٢٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ \text{ (ما قبل الحيازة)} = ١٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$ فوائد ما بعد الحيازة

١٢٠٠٠٠ من ح/ النقدية

إلى مذكورين

٢٠٠٠٠ ح/ فوائد السندات المستحقة وغير المحصلة (فوائد ما قبل الحيازة)

١٠٠٠٠٠ ح/ فوائد السندات الدائنة

إثبات قبض المصرف لفوائد ما قبل الحيازة وما بعدها المستحقة نقداً

٢ - يقوم التجاري بحساب الفوائد التي تستحق للمصرف عن السندات المباعة، ففي عملية البيع يتحقق الإيراد. أن الفوائد من ٨ / ١ إلى ١٠ / ١ تساوي:

٢٠٠٠ سند × ٢٠٠ ل.س × ٦٪ × ٦ / ٢ = ٨٠٠٠ ل.س فوائد مفقود نتيجة

عملية البيع يمكن إثبات هذه الفوائد في القيد الآتي:

٨٠٠٠ من ح/ فوائد السندات المستحقة وغير المحصلة

٨٠٠٠ إلى ح/ فوائد السندات الدائنة

إثبات فوائد السندات الدائنة عن السندات المباعة

٣ - يتم قفل تلك الفوائد الدائنة في محفظة الأوراق المالية

٨٠٠٠ من ح/ محفظة الأوراق المالية

٨٠٠٠ إلى ح/ فوائد السندات المستحقة وغير المحصلة

قيد إقفال الفوائد المستحقة في محفظة الأوراق المالية

٤ - يقوم المصرف بإثبات العمولة والمصاريف في القيد المحاسبي الآتي:

٤٠٠٠ من ح/ عمولة ومصاريف بيع السندات

٤٠٠٠ إلى ح/ عمولة ومصاريف مستحقة وغير مدفوعة

إثبات استحقاق العمولة والمصاريف على البنك

٥ - يقوم المصرف بإثبات عملية قبض قيمة السندات في القيد المحاسبي الآتي:

٤٤٠٠٠٠ من ح/ النقدية

٤٤٠٠٠٠ إلى ح/ محفظة الأوراق المالية

٢٠٠٠ سند × ٢٢٠ ل.س

إثبات قبض قيمة الأوراق المالية المباعة نقداً

٦ - لا بد للمصرف من القيام باستخراج نتيجة عمليات استثماره في الأوراق المالية من ربح أو خسارة، وهنا لا بد من إقفال إيرادات ومصاريف الاستثمارات في حساب المحفظة على الشكل الآتي:

٤٠٠٠ من ح / محفظة الأوراق المالية

٤٠٠٠ إلى ح / عمولة ومصاريف بيع السندات

إثبات قفل العمولة والمصاريف في محفظة الأوراق المالية

٧ - يمكن تصوير حساب المحفظة على النحو الآتي وعن السندات المباعة فقط وذلك لحساب نتيجة المتاجرة في الأوراق المالية:

مدین	ح / محفظة الأوراق المالية	دائن
٤١٨٠٠٠	رصيد يمثل التكلفة الفعلية للأوراق المباعة	٤٤٠٠٠٠ من ح / النقدية
٨٠٠٠	إلى ح / فوائد السندات المستحقة وغير المحصلة	
٤٠٠٠	إلى ح / عمولة ومصاريف بيع السندات	
١٠٠٠٠	رصيد يمثل الأرباح الناتجة عن المتاجرة بالأوراق المالية	
٤٤٠٠٠٠		٤٤٠٠٠٠

٨ - يمكن إجمال العمليات الخاصة بعمليات البيع بما يلي:

٤٤٠٠٠٠	ثمن البيع الفعلي (٢٠٠٠ سند × ٢٢٠ ل.س)
(٤٠٠٠)	عمولة ومصاريف البيع
(٨٠٠٠)	فوائد السندات المستحقة وغير المحصلة
٤٢٨٠٠٠	القيمة البيعية الصافية
٤١٨٠٠٠	يطرح تكلفة السندات المباعة = ٢٠٠ سند × (٢٠٩٠٠٠٠ / ١٠٠٠٠) = ٤١٨٠٠٠
+١٠٠٠٠	

يمثل الرصيد بالإشارة الموجبة أرباح المصرف من المتاجرة بالأوراق المالية.

٩ - وعلى فرض أن المصرف قام في ١٠/٢٠ بدفع قيمة العمولة والمصاريف المستحقة عليه نقداً فيكون قيد الدفع على الشكل الآتي:

٤٠٠٠ من ح/ عمولة ومصاريف بيع مستحقة وغير مدفوعة

٤٠٠٠ إلى ح/ النقدية

إثبات دفع العمولة والمصاريف نقداً

١٠ - قام المصرف في ٢/١ بتحصيل الفوائد المستحقة له على سندات الباقية نقداً. الباقى من السندات غير المباعة ٨٠٠٠ سند يجب حساب الفوائد المستحقة عليها وذلك على الشكل الآتي:

٨٠٠٠ سند $\times ٢٠٠ \text{ ل.س.} \times 100/6 \times ٦/٦ = ٩٦٠٠٠$ الفائدة المستحقة على

السندات من ٨/١ إلى ٢/١

٩٦٠٠٠ من ح/ النقدية

٩٦٠٠٠ إلى ح/ فوائد السندات الدائنة

إثبات قبض المصرف للمستحق له من الفوائد نقداً

١١ - ويمكن تصوير حساب محفظة الأوراق المالية حتى تاريخ ١٠/١/٢٠١٢:

مدین	ح/ محفظة الأوراق المالية	دائن
٢٠٩٠٠٠٠ إلى ح/ النقدية رصيد	٤١٨٠٠٠ من ح/ النقدية ١٠/١	
٣/١		
	١٦٧٢٠٠٠ رصيد للميزانية ١٢/٣١	
٢٠٩٠٠٠٠	٢٠٩٠٠٠٠	

ثانياً - بيع وشراء الأوراق المالية لحساب الزبائن:

تقوم المصارف التجارية بدور الوسيط في عملية بيع وشراء للأوراق المالية بتكليف من العملاء وذلك مقابل عمولة تستوفيها المصارف عند إتمام عملية الشراء أو البيع.

فقد يتلقى المصرف أوامر شراء خاصة بالأوراق المالية يحررها هؤلاء العملاء ويطلبون من خلالها تكليف البنك بالقيام بعملية الشراء أو البيع للأوراق المالية التي يملكونها.

١- الدورة المستندية لعملية البيع والشراء^(١):

يمكن أن نجمال خطوات الدورة المستندية لعملية بيع أو شراء الأوراق المالية لحساب الزبائن بالنقاط الآتية:

١ - يوضح طالب الشراء عند تكليفه المصرف بشراء أوراق مالية نيابة عنه، اسم الشركة أو المؤسسة المراد شراء الأوراق المالية الخاصة بها، ونوع وعدد الأوراق المطلوب شرائها، وحدود السعر الذي يجب أن يتم الشراء به.

٢ - يقوم الموظف المختص بالتحقق من تلك المعلومات الواردة بالتكليف والتأكد من توافر الأموال اللازمة للشراء في الحساب الجاري للزبون طالب الشراء، وذلك من خلال قسم الحسابات الجارية الدائنة، وبالنسبة إلى الزبائن من غير عملاء المصرف يجب التحقق من قيام طالبي الشراء بإيداع المبالغ اللازمة لذلك في صندوق البنك بموجب قسيمة إيداع ترفق بتكليف الشراء الصادرة عن هؤلاء العملاء.

٣ - بعد مراجعة أوامر الشراء الصادرة عن الجهات المختلفة (زبائن، عملاء، مصارف محلية، فروع) يقوم المسؤول عن هذه الأوامر بتسجيلها في سجل خاص بأوامر الشراء الواردة وإخطار السماسرة الذين يتعاملون مع البنك لتنفيذ تلك الأوامر.

٤ - بعد إتمام عملية الشراء يقوم السماسر بإخطار قسم الأوراق المالية بالعمليات التي تم تنفيذها بموجب إشعار تنفيذ موضحاً به رقم أوامر الشراء الصادرة إليه والمنفذة وكمية الأوراق المشتراة وأنواعها، وسعر الشراء وعمولته عن تنفيذ تلك الأوامر.

١ - عبد الرزاق الشحادة وآخرون، محاسبة المؤسسات المالية، بنوك وشركات تأمين، مرجع سابق، ص ١٤٩.

- ٥ - يقوم الموظف المختص بإثبات تنفيذ أوامر الشراء في سجل الأوامر الواردة ويتم تحرير إشعارات حسم بالنسبة إلى الأوراق المالية المشتراة لحساب الزبائن لدى المصرف أو الفروع إذ يرسل الإشعارات الخاصة بزبائن البنك إلى قسم الحسابات الجارية لحسم القيمة من حسابات هؤلاء الزبائن، ويخطر البنك الزبائن بذلك لاستلام الأوراق المالية المشتراة لحسابهم.
- ٦ - فيما يتعلق بعملية بيع الأوراق المالية لحساب الزبائن فقد ترد طلبات من هؤلاء العملاء على شكل أوامر بيع محررة من قبلهم ومرفقة بالأوراق المطلوب بيعها وتحتوي تلك الأوامر على معلومات توضح عدد ونوع هذه الأوراق والسعر المطلوب تنفيذ عملية البيع به أو حدود السعر المقبول لذلك، ويرفق مع أوامر البيع إقرار بالتنازل موقع من الزبون طالب البيع إذا كانت هذه الأوراق اسمية.
- ٧ - يقوم الموظف المختص بمراجعة تلك الأوراق ويحرر إيصالاً من أصل وصورتين يحتوي على اسم الزبون طالب البيع وتفاصيل البيانات المتعلقة بالأوراق المالية موضوع البيع، ويتسلم الزبون منه أصل هذا الإيصال موقعاً ومختوماً من البنك.
- ٨ - يتم تسجيل تلك الأوامر الواردة في سجل خاص ويتم إخطار السماسرة لتنفيذ عمليات البيع.
- ٩ - عند إتمام عملية البيع يقوم هؤلاء السماسرة بتحرير إشعارات يوضحون فيها القيمة البيعية للأوراق وعمولتهم.
- ١٠ - يقوم الموظف المختص بتلقي تلك الإشعارات وإثباتها في سجل أوامر البيع الواردة واحتساب العمولة المستحقة للمصرف عن عملية البيع، وإخطار كل من قسم الحسابات الجارية أو الفروع لإضافة ثمن البيع لحسابات العملاء.
- ٢ - القيود المحاسبية لعمليات الشراء والبيع:
- ١ - عند قيام المصرف بشراء أوراق مالية لحساب أحد عملائه يقوم المصرف بتسجيل القيمة البيعية لهذه الأوراق لحساب البائع وذلك في القيد المحاسبي الآتي:

١٠٠٠٠٠ من ح/ الحسابات الجارية الدائنة / للمشتري/

١٠٠٠٠٠ إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة/ البائع/

إثبات قيمة الأوراق المشتراة لحساب الزبون البائع

٢ -يقوم المصرف باستيفاء عمولة خاصة بهذه العملية وذلك حسب الاتفاق بين المصرف والعملاء أي إما من طالب الشراء أو البائع أو حسب من كلف المصرف بعملية الشراء أو البيع ويكون قيد العمولة على الشكل الآتي:

٢٠٠ من ح/ النقدية

أو من ح/ الحسابات الجارية الدائنة/ البائع/

٢٠٠ إلى ح/ عمولات مقبوضة

إثبات قبض المصرف لمبلغ العمولة نقداً أو حسماً من الحسابات الجارية الدائنة

٣ -عند قيام المصرف ببيع أوراق مالية لحساب الزبائن، يقوم المصرف بتسجيل القيمة البيعية أيضاً لحساب البائع وديناً على المشتري وذلك في القيد المحاسبي الآتي

٥٠٠٠٠٠ من ح/ الحسابات الجارية الدائنة/ المشتري/

٥٠٠٠٠٠ إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة/ البائع/

إثبات القيمة البيعية للأوراق المالية في الحسابات الجارية للبائع

٤ -أما عمولة البيع التي يستوفيهها المصرف فلا تختلف قيودها المحاسبية عن قيود عمولة الشراء السابقة الذكر.

ثالثاً- القروض بضمان الأوراق المالية:

يعد منح القروض إحدى وظائف المصرف الرئيسة فهذه الوظيفة هي إحدى العمليات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية لزبائنهم مقابل حصولها على فوائد محدودة منصوص على مقدارها في أنظمة المصرف الداخلية.

ولكي تضمن تلك المصارف استرداد أموالها التي تم منحها لزبائنها في صورة سلف وقروض فإنها لا تقدم هذه التسهيلات الائتمانية دون ضمانات معينة، ومن بين هذه الضمانات المقبولة لدى المصرف الأوراق المالية.

يتم تسليم الأوراق المالية إلى المصرف تأميناً على القروض الممنوحة للزبون على سبيل الرهن، ويجري هذا الرهن حسب الوعد المنصوص عليها في النظام الداخلي للمصرف إذ تسلّم تلك الأوراق إلى المصرف على سبيل الرهن والحياسة وليس من قبيل التملك، ويثبت صك الرهن في سجلات الوحدة التجارية ذات العلاقة مع تفويض مسبق بالبيع في حالة عدم مقدرة الزبون على سداد قيمة سلفته بتاريخ الاستحقاق.

١ - الدورة المستندية للقروض بضمان الأوراق المالية:

يتولى قسم القروض منح القرض بضمان الأوراق المالية من خلال الإجراءات الآتية:

١ - يتقدم العميل طالب القرض بأوراقه المالية إلى قسم الأوراق المالية، ويقوم بتحرير قسيمة إيداع أوراق مالية برسم التأمين على القرض مبيناً فيها عدد الأوراق وأنواعها وقيمتها الاسمية واسم العميل وعنوانه، كما يرفق بهذه الأوراق والقسيمة إشعار الرهن لصالح المصرف حتى يتمكن هذا الأخير من بيعها إذا توقف العميل عن سداد السلفة الممنوحة له بتاريخ الاستحقاق.

٢ - يقوم قسم القروض بمراجعة الأوراق المقدمة والتحقق من ملكية العميل لها ويقوم هذا القسم بدراسة طلب الزبون معتمداً أيضاً على المعلومات التي يقدمها قسم مراكز العملاء فإذا تمت الموافقة منح الزبون القرض، تحدد النسبة التسليفية التي يمنحها المصرف للزبون، ويرسل هذا القسم الأوراق الثبوتية السابقة ومعها مذكرة إلى الموظف المختص في القسم بتحرير عقد منح القرض، ويحتوي هذا العقد على معلومات توضح سعر الفائدة المتفق عليها أو النسبة التسليفية ومدة القرض، وكذلك حق في التصرف بهذه الأوراق عند توقف العميل عن السداد في المواعيد المتفق عليها.

٣ - يقوم قسم القروض بإشعار قسم الحسابات الجارية بإتمام منح القرض للعميل.

٤ - يستعمل العميل القرض الممنوح له حسب الشروط المحددة في العقد الموقع لهذه الغاية، ويفوض بتحصيل قسائم الأرباح الخاصة بالأوراق المرهونة وتسجيلها لحساب العميل من أصل القرض خلال مدة القرض إذا نص الاتفاق على ذلك.

٥ - يقوم بإيداع الأوراق المالية في خزائنه، وكذلك يقوم بإثباتها في سجلات الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض، ولا يقوم باستيفاء أي نفقة أو عمولة على حفظ الأوراق المالية المسلمة تأميناً على القرض.

يتابع المصرف تطور أسعار الأوراق المالية، فإذا تدنت قيمتها أكثر من ٢٠٪ من قيمتها يوم العقد وجب على المصرف أن يطلب من الزبون صاحب القرض تغطية الفرق، إما نقداً أو بأوراق مالية أو أي ضمانات جديدة يقبلها المصرف بحيث تعود النسبة إلى ما كانت عليه يوم المنح.

٢ - الدورة المحاسبية للقروض لقاء الأوراق المالية:

١ - عندما يستلم المصرف الأوراق المالية المرهونة لصالحه ضماناً للقرض الممنوح يسجلها المصرف بالقيد النظامي الآتي:

٨٠٠٠٠ من ح/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض

٨٠٠٠٠ إلى ح/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض

قيد نظامي يثبت استلام المصرف للأوراق المالية المودعة ضماناً للقرض

٢ - عند منح المصرف للقرض يقوم بتسجيله في القيد الآتي وذلك حسب طريقة الدفع من قبل المصرف، إذ يسجل للزبون الصافي بعد حسم الفوائد المتفق عليها:

٥٦٠٠٠ من ح/ قروض بضمان الأوراق المالية

إلى مذكورين

٥٠٤٠٠ ح/ النقدية

٥٦٠٠ ح/ إيرادات الاستثمار / فوائد القروض الممنوحة

إثبات دفع قيمة القرض نقداً بعد حسم الفوائد ومقدارها ١٠٪ مدة سنة

كاملة ونسبة تسليفية ٧٠٪ من قيمة الضمانات.

٣ - إذا تم تحصيل قسائم هذه الأوراق خلال مدة القرض يقوم المصرف بتسجيل تحصيلها في القيد المحاسبي الآتي:

٥٠٠٠ من ح/ النقدية

٥٠٠٠ إلى ح/ إيرادات قسائم الأوراق المالية المودعة تأميناً على القروض

إثبات قبض المصرف نقداً لإيرادات الأوراق المالية المودعة تأميناً

٤ - يقوم المصرف بحسم جزء من القروض بقيمة القسائم المحصلة إذا نص اتفاق عقد القرض على ذلك ويكون ذلك من خلال القيد الآتي:

٥٠٠٠ من ح/ إيرادات قسائم الأوراق المالية المودعة تأميناً على القروض

٥٠٠٠ إلى ح/ قروض بضمان الأوراق المالية

إثبات استرداد جزء من القرض الممنوح بمقدار المحصل من قسائم الأوراق المالية

٥ - بتاريخ استحقاق هذه القرض يقوم الزبون صاحب القرض بسداد المستحق عليه من مبلغ القرض ويسجل المصرف ذلك في القيد المحاسبي الآتي:

٥٦٠٠٠ من ح/ النقدية

٥٦٠٠٠ إلى ح/ القروض بضمان الأوراق المالية

إثبات استرداد مبلغ السلفة نقداً

٦ - عند قيام الزبون بسداد المستحق عليه يقوم المصرف بتسليم الأوراق المالية المرهونة لديه إلى الزبون ويسجل ذلك في القيد المحاسبي الآتي:

٨٠٠٠٠ من ح/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

٨٠٠٠٠ إلى ح/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على السلف

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق المرهونة

حالات خاصة عند منع القروض بضمان أوراق مالية:

١ - حالة امتناع العميل عن سداد قيمة القرض بتاريخ الاستحقاق

١ - إذا امتنع الزبون عن سداد المستحق عليه بتاريخ الاستحقاق يقوم المصرف ببيع الأوراق المالية ويسجل محصلة البيع في القيد المحاسبي الآتي:

٧٠٠٠٠ من ح/ النقدية

٧٠٠٠٠ إلى ح/ بيع الأوراق المالية المودعة تأميناً على القروض

إثبات قبض المصرف لقيمة الأوراق المالية المباعة نقداً

٢ - قد يتكلف مصاريف بيع وعمولات للسماسة، فعند قيام المصرف بدفع مثل هذه النفقات يسجل القيد الآتي وحسب طريقة الدفع:

٥٠ من ح/ مصاريف وعمولات بيع الأوراق المالية

٥٠ إلى ح/ النقدية

إثبات دفع البنك لمصاريف وعمولات بيع الأوراق نقداً

٣ - من قيمة هذه المبيعات يسترد المصرف قيمة القرض المستحق له، وكذلك النفقات والعمولات كافة التي أنفقها المصرف في سبيل بيع الأوراق وذلك في القيد المحاسبي الآتي:

٧٠٠٠٠ من ح/ بيع الأوراق المالية المودعة تأميناً على القروض

إلى مذكورين

٥٦٠٠٠ ح/ قروض بضمان الأوراق المالية

٥٠ ح/ مصاريف وعمولات بيع الأوراق

١٣٩٥٠ ح/ الحسابات الجارية الدائنة

إثبات استرداد مبلغ القرض والنفقات وتحويل الفائض إلى الحسابات الجارية الدائنة لصاحب القرض.

٤ - بعد ذلك يقوم المصرف بإلغاء القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق لأن هذه الأوراق خرجت من حيازته إلى حيازة المشتري ويتم ذلك في القيد كما هو في البند رقم ٦/ السابق:

٢ - حالة انخفاض قيمة الضمانات خلال مدة القرض

إذا انخفضت قيمة الأوراق المودعة ضماناً للقرض أكثر من ٢٠٪ من قيمتها عند منح القرض، يطلب المصرف من الزبون صاحب القرض إيداع ضمانات أخرى أو دفع الفرق نقداً وحسب النسبة التسليفية وذلك على النحو الآتي:

١ - إذا قام صاحب القرض بإيداع أوراق مالية جديدة كانت قيمة الإيداع على الشكل الآتي:

٢٠٠٠٠ من ح/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض

٢٠٠٠٠ إلى ح/ مقابل الأوراق المودعة برسم التأمين على القروض

قيد نظامي يثبت استلام الضمانات الجديدة من الأوراق المالية

٢ - إذا قام صاحب القرض بسداد الفرق نقداً يكون ذلك في القيد الآتي:

١٢٠٠٠ من ح/ النقدية

١٢٠٠٠ إلى ح/ القروض بضمان الأوراق المالية

إثبات استرداد المصرف جزءاً من القرض نقداً وذلك حسب النسبة التسليفية ومقدارها ٦٠٪

تمريسه محلول رقم ١/:

هذه بعض العمليات التي تمت في قسم القروض لدى البنك العربي:

١ - منح المصرف أحد زبائنه قرضاً بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ل.س مدة ٦ شهور بفائدة ١٢٪

وقد قدم الزبون ضماناً للقرض أسهماً كان يملكها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س وقد دفع له المصرف مبلغ القرض نقداً بعد أن اقتطع الفائدة المتفق عليها.

٢ - هبطت قيمة أسعار الأسهم المودعة تأميناً على القرض بنسبة ٢٠٪ من قيمتها فطلب المصرف من الزبون مقابل ذلك ضمانات أخرى تعادل قيمة الهبوط فقدم الزبون أوراقاً تجارية مظهرة لأمر المصرف بالمبلغ المطلوب.

٣ - طلب الزبون من المصرف بيع نصف الأسهم الموجودة لديه والمودعة ضماناً للقرض، فباعها المصرف بمبلغ ٤٠٠٠٠ ل.س نقداً وتكلفت لقاء ذلك مصاريف دفعها نقداً مقدارها ٢٠٠ ل.س واحتسب لنفسه عمولة بيع بمقدار ١٠٠ ل.س سجلها على حساب القرض وتم تسجيل القيمة الصافية على حساب القرض بعد اقتطاع المصاريف.

٤ - بعد عملية البيع طلب المصرف من الزبون أن يقدم ضمانات أخرى فقدم الزبون عملات أجنبية بقيمة ١٠٠٠٠ ريال سعودي.

٥ - بتاريخ استحقاق القرض قام الزبون بسداد المستحق عليه عن طريق خصم ورقة تجارية بقيمة اسمية ٧٠٠٠٠ ل.س وبلغت فوائد الخصم الدائن المستحقة للمصرف عن عملية الخصم ٣٠٠٠ ل.س وقد سجل المصرف الفائض من قيمة الورقة في الحسابات الجارية الدائنة للزبون، ومن ثم قام المصرف برد الضمانات المقدمة للزبون.

المطلوب: إثبات القيود اليومية للعمليات السابقة مع تصوير حساب القرض.

الحل:

(١) ٢٠٠٠٠٠ من ح/ الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض

٢٠٠٠٠٠ إلى ح/ مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض

قيد نظامي يثبت استلام الأوراق المالية المودعة ضماناً للقرض

١٠٠٠٠٠ من ح/ قروض بضمان الأوراق المالية

إلى مذكورين

٩٤٠٠٠ ح/ النقدية

٦٠٠٠ ح/ فوائد القروض الدائنة

إثبات دفع المصرف لصافي القرض نقداً بعد حسم الفوائد المتفق عليها

(٢) ٤٠٠٠٠ من ح/ أوراق تجارية مودعة برسم التأمين على القروض

٤٠٠٠٠ إلى ح/ مقابل أوراق تجارية مودعة برسم التأمين على القروض

قيد نظامي يثبت إيداع أوراق تجارية بمقدار الهبوط في أسعار الأوراق

(٣) ٤٠٠٠٠ من ح/ النقدية

٤٠٠٠٠ إلى ح/ بيع الأوراق المالية المودعة ضماناً للقروض

إثبات قبض البنك لقيمة الأوراق المالية المباعة نقداً.

٢٠٠	من حـ / مصاريف بيع الأوراق المالية مودعة برسم التأمين
٢٠٠	إلى حـ / النقدية
	إثبات دفع المصرف لمصاريف البيع نقداً.
١٠٠	من حـ / قروض بضمان الأوراق المالية
١٠٠	إلى حـ / عمولة بيع أوراق المالية
	إثبات تسجيل مبلغ العمولة على حساب القرض
٤٠٠٠٠	من حـ / بيع الأوراق المالية المودعة ضماناً للقرض
	إلى مذكورين
٣٩٨٠٠	حـ / قروض بضمان الأوراق المالية
٢٠٠	حـ / مصاريف بيع الأوراق المالية
	إثبات استرداد جزء من قيمة القرض والعمولة من القيمة البيعية.
١٠٠٠٠٠	من حـ / مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض
١٠٠٠٠٠	إلى حـ / الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض
١٠٠٠٠ (٤)	من حـ / عملات أجنبية مودعة برسم التأمين على القروض / ريال
١٠٠٠٠	إلى حـ / مقابل عملات أجنبية مودعة برسم التأمين على القروض / ريال
	قيد نظامي يثبت استلام الضمانات الجديدة.
٧٠٠٠٠ (٥)	من حـ / محفظة الأوراق التجارية المخصوصة
	إلى مذكورين
٦٠٣٠٠	حـ / قروض بضمان الأوراق المالية
٣٠٠٠	حـ / فوائد الخصم الدائن
٦٧٠٠	حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	إثبات استرداد المصرف للمستحق له عن طريق خصم الأوراق التجارية.

١٠٠٠٠٠ من حـ / مقابل الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض

١٠٠٠٠٠ إلى حـ / الأوراق المالية المودعة برسم التأمين على القروض

إلغاء الجزء المتبقي من القيد النظامي الخاص باستلام الضمانات من الزبائن.

١٠٠٠٠ من حـ / مقابل عملات أجنبية مودعة برسم التأمين على القروض

/ريال

١٠٠٠٠ مقابل عملات أجنبية مودعة برسم التأمين على القروض /ريال

إلغاء القيد النظامي الخاص باستلام العملات الأجنبية.